المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-08-2005 العـــدد : 4325
الصفحـات : 11 المسلسل : 62

المطلوب إعادة هيكلة قطاع النفط

د . أمين ساعاتي
dr_saaty@yahoo.com

إن المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله يجب أن تركز على ضمان الأسعار العادلة من أجل إدارة التنمية الوطنية. ومن أجل الاستثمارات المستقبلية في مجال النفط. إضافة لذلك فإن المملكة تحتاج إلى موارد كبيرة من أجل تنويع مصادر الدخل المبني على تنويع القاعدة الصناعية. لاسيما وأنها من أكبر الدول نمواً في السكان، مما يلزمها بتوفير فرص وظيفية كبيرة في المستقبل.

أكاديمي وكاتب اقتصادي

أوضحت مراسم البيعة التي جرت يوم الأربعاء قبل الماضي في قصر الحكم في العاصمة الرياض، وفي بقية المناطق والمحافظات والمراكز والسفارات.. دلائل شديدة الأهمية. فقد لاحظنا حرص المواطنين من كل الأطياف والطوائف على ممارسة حق البيعة، حيث أخذت البيعة هذه المرة نمطاً من أنماط الممارسة الشعبية، أو دعونا نقول المشاركة السياسية من كافة الأطياف والطبقات التي تسابقت على أداء واجب البيعة كحرصها على أداء واجب التعازي الإسلامية.

البيعة مصطلح سياسي إسلامي ولا يوجد ما يقابله في مصطلحات النظم السياسية الغربية المعاصرة. ولكن ربما يكون مصطلح الانتخاب هو المصطلح الأقرب إلى البيعة.

ولا شك أن خطاب العرش الذي ألقاه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بعد أن بايعه الشعب على السمع والطاعة وإسداء النصح.. هو الجزء الآخر المكمل للبيعة السياسية التي تمت على النهج الإسلامي القويم بين الحاكم والمحكومين أو هو بمثابة البرنامج الذي قدمه الحاكم إلى شعبه ووعد بالسعي إلى تطبيقه.

لقد تعهد جلالته في خطاب العرش على الصعيدا الراسخ لهذه المملكة، وهو تحكيمها الشريعة الإسلامية الغراء. وتؤد كعادة كل ملوك المملكة بأن القرآن الكريم هو دستور البلاد؛ وأكد حرصه على مبدأ المساواة في المعاملة بين كافة المواطنين السعوديين.

وفي إطار هذه الثوابت، فإن الملك عبد الله يؤكد أن الحكم في البلاد في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية سيكون محكوماً بضوابط الدين الإسلامي الحنيف، وهو ما درج عليه جميع ملوك المملكة العربية السعودية.

ولما كانت مرحلة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز - طيب الله ثراه - قد انتهت بتحقيق معدلات عالية في التنمية الشاملة في جميع مجالات حياة الإنسان السعودي، فإن مرحلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تتطلب بالضرورة إعادة تحديث وهيكلة قطاع النفط على أسس استراتيجية وتجارية تتناسب مع متغيرات عصر العولمة، ذلك لأن قطاع النفط ربما يكون القطاع الوحيد الذي لم تعد هيكلته منذ سنين طويلة، رغم أنه كان وما زال يمثل المحرك الرئيسي والأساسي للاقتصاد الوطني السعودي.

إن الاحتياطي المؤكد لدى المملكة يصل إلى 290 مليار برميل، بينما تشير التوقعات عطفاً على الاكتشافات الحالية والمستقبلية إلى وصول الاحتياطي إلى 461 مليار برميل، كما أن الطلب على النفط في تزايد بسبب النمو العالمي. وبالتالي فإن ارتفاع المخزون الاحتياطي يمثل إشارة اطمئنان للعالم بوجود احتياطيات كافية لسنين طويلة مما يؤكد بأن المملكة، ستظل رقماً مهماً في الاقتصاد العالمي، ورقماً مهماً في إعدادات النفط للدول المستهلكة، علماً بأن الأسعار التي ستحكمها قوى العرض والطلب ستكون المحور الذي ستتحرك عليه المملكة في السياسة النفطية المستقبلية.

ولذلك فإن المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله يجب أن تركز على ضمان الأسعار العادلة من أجل إدارة التنمية الوطنية، ومن أجل الاستثمارات المستقبلية في مجال النفط. إضافة لذلك فإن المملكة تحتاج إلى موارد كبيرة من أجل تنويع مصادر الدخل المبني على تنويع القاعدة الصناعية، لاسيما وأنها من أكبر الدول نمواً في السكان، مما يلزمها بتوفير فرص وظيفية كبيرة في المستقبل. وفي عدا الصدد فإن السعر العادل مهم من أجل مساعدة المملكة على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المختلفة، فضلاً عن زيادة الطاقة التصديرية للمملكة.

إن زيادة أسعار النفط بشكل تجاوز سقف الستين دولاراً للبرميل الواحد مع احتمالات زيادة الطلب على النفط وزيادة أسعاره ليصل إلى 80 دولاراً بحلول عام 2010، وكذلك زيادة الطلب، بشكل ملحوظ، على المستقات النفطية وقيام الصناعات النفطية بدور بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي الوطني.. كل هذه الأجواء التي سوف يشهدها الاقتصاد السعودي في الأيام القليلة المقبلة.. تتطلب التفكير في وضع سياسة نفطية جديدة، وتصميم مشروع لإعادة هيكلة مؤسسات قطاع النفط بما يتناسب مع المستجدات في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وبما يحقق

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-08-2005 العـــدد : 4325
الصفحـات : 11 المسلسل : 62

زيادة في الإيرادات وارتفاعا في الانتاجية وخفضا في النفقات.

ونعرف جميعاً أن قطاع النفط من القطاعات التي لم تتعرض لديناميكية التغيير منذ مدة طويلة. رغم أن التطوير وليد التغيير. فإذا لم يتغير فإنه لن يتطور.

ويمكن في هذا الإطار مناقشة أهم الملفات التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، حينما كان ولياً لعهد الملك الراحل خادم الحرمين الشريفين فهد بن عبد العزيز - أسكنه الله فسيح جناته.

لقد تبنى الملك عبد الله ملف الحوار الوطني بمباركة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - طيب الله ثراه - وتعهد بتنفيذ مشاريع الإصلاح السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي التي تمخضت عن الحوارات الوطنية الأربعة التي جرت في الرياض، مكة، المدينة، والدمام، وكان عقب كل حوار يلتقي نخبة من قيادات الحوار من الأطياف السعودية جميعها وكسر القاعدة السابقة واستقبل السعوديين من كل الأطياف دون تمييز.. حتى ممن ليسوا من المذهب السني، وتحاور معهم ووعدهم بتنفيذ الإصلاح بما يحقق المصالح العليا للوطن الأغر.

وتحقيقاً لالتزامه بتحقيق مخرجات الحوار الوطني وفقاً للمصالح العليا للوطن، فقد أمر بتنشيط المشاركة السياسية من خلال الانتخابات البلدية على مستوى جميع مناطق ومحافظات ومراكز المملكة، والتي جرت لأول مرة بشفافية عالية ومشاركة كل الطوائف والأطياف السعودية.

وعلى المستوى الاقتصادي ترأس المجلس الأعلى للاقتصاد، وأعلن عن سياسة اقتصادية جديدة تبنت مشاريع تتناغم مع المتغيرات المحلية والدولية، وفي مقدمتها دعم القطاع الخاص، والتحول إلى التخصيص عبر إقرار تخصيص مجموعة من المؤسسات الحكومية لتكون الدفعة الأولى من المؤسسات الحكومية التي يجب تخصيصها.

كما قدم جلالته مشروع إنشاء هيئة الاستثمار وهيئة السياحة، وحضر - عبر المجلس الاقتصادي الأعلى - النظام الجديد للاستثمار بهدف تذليل كل العراقيل أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، وأردف ذلك بتقديم العديد من النظم المتعلقة بتطوير المرافعات والمحاماة، حتى تكتمل حلقات تسهيل إجراءات التقاضي - إن اقتضت الحاجة - بين الشركات الأجنبية والشريك السعودي.

كما أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ويدعم من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - يرحمه الله .. نظم سوق المال السعودية حتى أصبحت أكبر سوق للأسهم في منطقة الشرق الأوسط.

أما على الصعيد التعليمي فقد أدخل على المناهج التعليمية الكثير من الإصلاحات، ولاسيما ما يتعلق بإعادة تقويم علوم الشريعة الإسلامية، وكذلك إدخال مواد علمية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والحاسبات وعلوم القانون والطب والاقتصاد والإدارة.

والمهمة الماثلة أمام الملك عبد الله الآن هي أن ملفات هذه المشاريع ما زالت مفتوحة وبعضها مازال في خطواته الأولى، وتحتاج إلى مواصلة الجهد حتى تستكمل وتعود بالخير على المملكة، في ظل متغيرات محلية وعالمية سريعة التغير والتغيير.

كما أن مشاريع الإصلاح السياسي، الاقتصادي، والتعليمي ما زالت تحتاج إلى المزيد من الإجراءات حتى تنضج وتستكمل، وتتمشى مع ظروف العصر ولكن دون تفريط وإفراط.

وفي مجال الصناعات النفطية التي تمثل عصب الاقتصاد الوطني، فإنه - كما أشرنا - يجدر على الحكومة أن تتخذ المزيد من الإجراءات التي تؤهلها لمرحلة الدخول في منظمة التجارة العالمية، لاسيما وأن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد وعد الملك عبد الله في الزيارة التي قام بها للولايات المتحدة قبل شهرين بأن أمريكا ستذلل كل العقبات لقبول المملكة في المنظمة. ولذلك فإن المملكة في حاجة إلى إعادة تحديث لكثير من القطاعات النفطية.. حتى تستطيع هذه الصناعة المحورية ومشتقاتها أن تلعب الدور القائد في الاقتصاد الوطني السعودي. دعواتنا أن يوفق الله مليكنا المفدى عبد الله بن عبد العزيز لتحقيق كل ما يصبو إليه الشعب السعودي، وارحم اللهم مليكنا المحبوب فهد بن عبد العزيز وأسكنه فسيح جناتك.